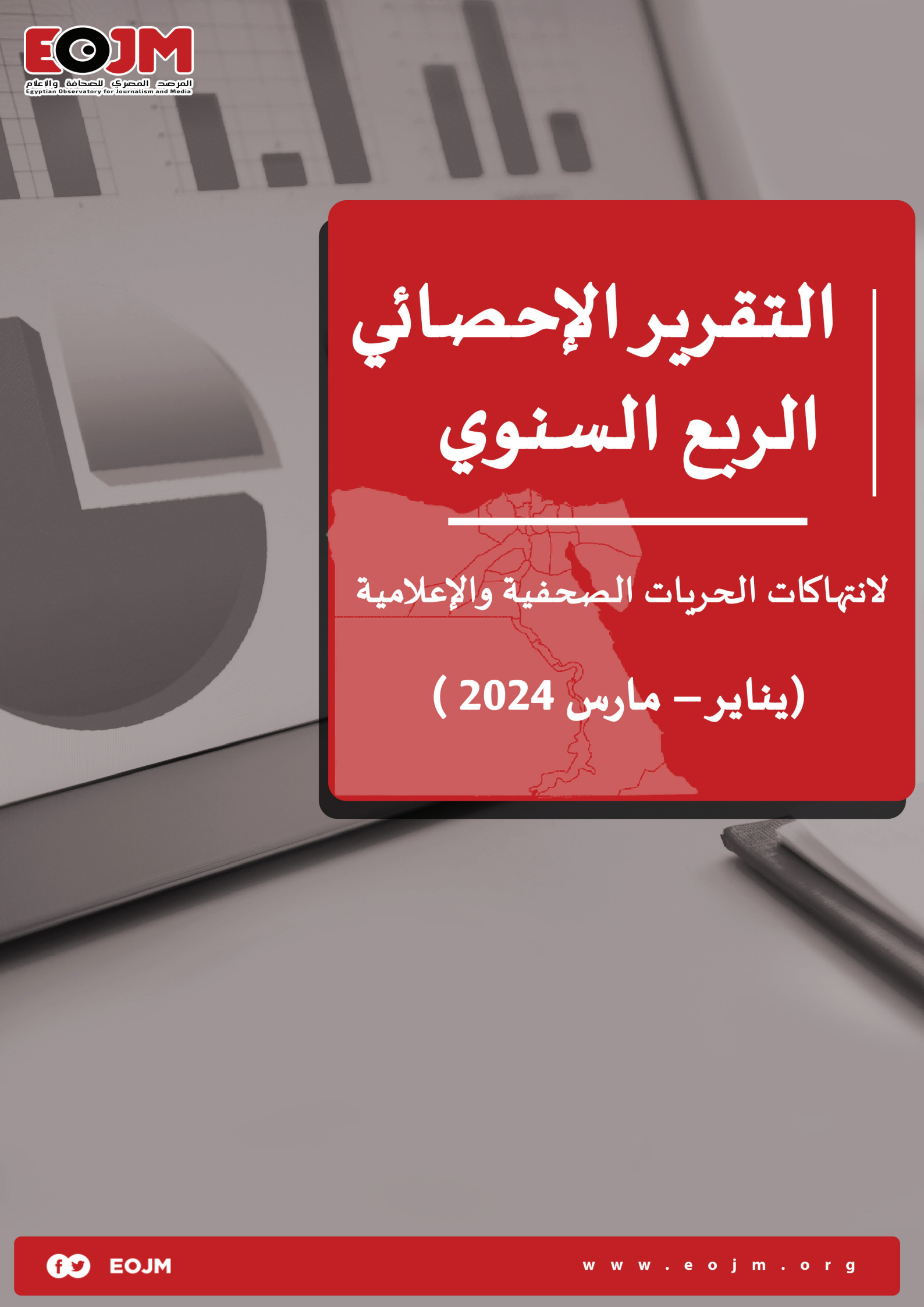

التقرير الإحصائي الربع السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(يناير – مارس 2024)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي الفصلي الأول
عن حالة الصِّحافة والإعلام في مصر خلال الفترة
(يناير – مارس)٢٠٢٤

إعداد

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2024
- المحور الثاني:مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من عام 2024
- المحور الثالث:أبرز الأحداث خلال الربع الأول من عام 2024
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

يصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، كما يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا في تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفي فهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام؛ وأبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، والانتهاكات النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، أو الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الربع. ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسبل الحد من الانتهاكات.

ولا يكتفي المرصد -بطبيعة الحال- برصد الانتهاكات وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها؛ بل إنه كذلك يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

استقراء الانتهاكات والنشاطات:

أولًا: فيمَا يتعلق بالانتهاكات: شهد الربع الأول من عام 2024 وقوع 51 انتهاكًا، منهم 43 انتهاكًا وقع بحق صحفيين، في حين وقع 5 انتهاكات بحق صحفيات، بينما وقع انتهاك وحيد بحق مجموعة صحفيين/ات، فيمَا وقع 2 انتهاك بحق مؤسسات صحفية كاملة.

توزعت هذه الانتهاكات على الشهور الثلاث كالتالي؛ شهد شهر يناير وقوع 15 انتهاكًا، منهم 13 انتهاكًا بحق صحفيين، وانتهاك وحيد بحق صحفية، وكذلك انتهاك جماعي وحيد. أما شهر فبراير، فقد شهد وقوع 10 انتهاكات، منهم 8 انتهاكات بحق صحفيين، فيمَا وقع 2 انتهاك خلال الشهر بحق صحفيات. أما شهر مارس، فقد شهد وقوع 26 انتهاكًا، منهم 22 انتهاكًا بحق صحفيين، ومنهم 2 بحق صحفيات، كما شهد وقوع 2 انتهاك بحق مؤسسات صحفية.

وفقا لما تم ذكره؛ كان شهر مارس هو الأكثر زخمًا بالنسبة إلى وقوع الانتهاكات، إذ شهد وقوع 26 انتهاكًا، يليه شهر يناير الذي شهد وقوع 15 انتهاكًا، أما أقل شهور الفصل من حيث عدد الانتهاكات كان شهر فبراير، الذي شهد وقوع 10 انتهاكات فقط.

من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات؛ كانت محافظة القاهرة صاحبة نصيب الأسد، إذ شهدت وحدها وقوع 29 انتهاكًا، يليها بفارق كبير محافظة الجيزة التي شهدت وقوع 12 انتهاكات، جاءت بعدهم محافظة كفر الشيخ التي شهدت وقوع 6 انتهاكات، ثم محافظة الشرقية التي شهدت 2 انتهاك، وأخيرًا، محافظتي قنا ومطروح بواقع انتهاك وحيد لكل منهما.

من حيث طبيعة التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي تم توثيقها خلال الربع الأول من عام 2024، جرى توثيقها بطريقة مباشرة. فيمَا لم يتم توثيق أية انتهاكات بصورة غير مباشرة.

أما عن تحليل الانتهاكات التي شهدها الربع الأول من عام 2024، من زاوية نوع الانتهاك، فإنه يكشف لنا أن "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" كان أكثر الانتهاكات وقوعًا، حيث وقع 11 مرة، يليه من حيث تكرار الوقوع انتهاك "منع التغطية الإعلامية" الذي وقع 9 مرات خلال ثلاثة أشهر، يليهم انتهاك اعتداء جسدي "التعرض للضرب" وقد تكرر 8 مرات، ثم انتهاك "فصل تعسفي"، وانتهاك "التعدي بالقول أو التهديد" الذي تكرر كل منهم 7 مرات، وبعدهم بفارق كبير انتهاك "حجب حقوق مالية" الذي وقع مرتين. وأخيرًا، انتهاك "إتلاف أو حرق منقولات شخصية"، وانتهاك "تهديد إلكتروني بالقول"، وانتهاك "قرار غلق وسيلة إعلامية"، وانتهاك "استيقاف/ احتجاز غير قانوني"، وانتهاك "إتلاف أو حرق مُعِدَّات عمل"، وانتهاك "قبض تعسفي"، وانتهاك "مصادرة / الاستيلاء على منقولات"، الذي تكرر كل منهم مرة وحيدة.

ثانيًا: النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

شهد الربع الأول من العام 2024، صدور 151 نشاطًا (يدور بين فعاليات وخطابات)، عن المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، هذه النشاطات والخطابات توزعت على الشهور الثلاث كالتالي؛ يناير 50 نشاطًا وفعالية، فبراير 43 نشاطًا وفعالية، مارس 58 نشاطًا وفعالية؛ وهو ما يعني أن هناك تقارب في عدد النشاطات والفعاليات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال الشهور الثلاث محل الاهتمام.

توزيع النشاطات والفعاليات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الشهور الثلاث الأولى من العام 2024، من زاوية الجهة التي صدرت عنها، يخبرنا أن نِقابة الصحفيين كانت المؤسسة الأكثر نشاطًا بين الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الربع الأول من العام 2024، إذ صدر عنها منفردة 101 نشاط خلال تلك الفترة، يليها في الترتيب المجلس الأعلى للإعلام، مع فارق شاسع في حجم النشاط بين المؤسستين، إذ صدر عنه 16 نشاطًا خلال الفترة نفسها، في المستوى الثالث تأتي نقابة الإعلاميين، التي صدر عنها 14 نشاطًا خلال تلك المدة، بعدها تأتي

الهيئة الوطنية للصحافة بواقع 13 نشاطًا، وفي الأخير الهيئة الوطنية للإعلام بواقع 7 نشاطات.

هذه النشاطات الـ151 التي رصدناها، إذا تم تصنيفها من حيث نوع النشاط، نجد أن فئة "الإعلان عن أنشطة أو خدمات" كانت الأكثر تكرارًا خلال الفترة محل الاهتمام، إذ تكرر 51 مرة، يليه فئة "خبر" بواقع 22 مرة، ثم تأتي فئة "الفعاليات"، التي تشير إلى الأنشطة المختلفة التي تنظمها هذه المؤسسات، بواقع 16 مرة، يليها "التهنئة"، حيث صدرت عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال تلك الفترة 13 تهنئة، ثم فئة "تصريح"، إذ صدر عن هذه المؤسسات 13 تصريحًا، وفئة "قرار"، وقد صدر عن هذه الجهات 13 قرارًا، ثم فئة "بيانات"، بواقع عنها 12 بيانًا خلال تلك المدة، كذلك صدر عنها عدد 6 "نعي"، كما أصدرت عدد 4 "خطابات" وجهتهم لجهات رسمية، وأخيرًا فئة "بروتوكول"، إذ تم إبرام بروتوكول وحيد خلال هذه المدة.

أخيرًا: يعرض القسم الثالث من التقرير، أبرز الأحداث المهمة في مِلَفّ الصحافة والإعلام خلال هذا الربع من العام، حيث نتناول حالة الصحافة خلال الشهور التي يغطيها التقرير، وجهود النقابة لتحسينها.

أما على المستوى المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

المنهجية

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عِدة مصادر في عملية الرصد، وهي:

1 - **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 - **مايرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 - البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق:

1 -**التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2 - **التوثيق غير المباشر:** هو التوثيق الذي يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ويلتزم التقرير الربع السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يناير 2023 إلى 31 مارس 2023، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها بشكل مستمر. وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ويتم تصنيف الانتهاكات طبقًا لما يلي:

- **حالة انتهاك:** هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان مُعين وزمان مُعين، ويتم تمييزها بثلاثة متغيرات رئيسية: (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، ويوجد على نفس النمط انتهاك جماعي، وذلك في حالة حدوث الانتهاك لأكثر من فرد معًا.

- **الصحفي/ة الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك:** هو/هي من تعرّض/ت لانتهاك على خلفية تأدية عمله/ا الصحفي/ الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله/ا الصحفي أو الإعلامي، وذلك من خلال عضوية نقابة الصحفيين أو الإعلاميين، أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية أو إعلامية، أو أرشيف صحفي أو إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية أو الإعلامي عبر منصّاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

- يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ"مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين، صحفي معين"، وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 - أضرار الجسدية

- **التعرّض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- **التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 - أضرار معنوية

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة قوات نظامية داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدّي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 - اضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث، مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام مُعين، مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين-الإعلاميين/ات المتضررين/ات، أما في حالة كون الواقعة متغيرّة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات، فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/ة- إعلامي/ة على حِدة.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- **الفصل التعسّفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة- الإعلامي/ة العامل/ة.

- **حجب المواقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية

- **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 - أضرار مادية

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.
- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.
- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.
- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة أو الجنايات.

المحور الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الأول من العام 2024

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجلها المرصد خلال شهور (يناير، فبراير، مارس) من العام 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، أسبابها ومحفزاتها.

1 - توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية:

شهد الربع الأول من عام 2024 وقوع 51 انتهاكًا، منهم 43 انتهاكًا وقع بحق صحفيين، في حين وقع 5 انتهاكات بحق صحفيات، بينما وقع انتهاك وحيد بحق مجموعة صحفيين/ات، فيمَا وقع 2 انتهاك بحق مؤسسات صحفية كاملة.

توزعت هذه الانتهاكات على الشهور الثلاث كالتالي؛ إذ شهد شهر يناير وقوع 15 انتهاك، منهم 13 انتهاكًا بحق صحفيين، وانتهاك وحيد بحق صحفية، وكذلك انتهاك جماعي وحيد. أما شهر فبراير، فقد شهد وقوع 10 انتهاكات، منهم 8 انتهاكات بحق صحفيين، فيمَا وقع 2 انتهاك خلال الشهر بحق صحفيات. أما شهر مارس، فقد شهد وقوع 26 انتهاكًا، منهم 22 انتهاكًا بحق صحفيين، ومنهم 2 بحق صحفيات، كما شهد وقوع 2 انتهاك بحق مؤسسات صحفية.

وفقا لما تم ذكره؛ كان شهر مارس هو الأكثر شهودًا للانتهاكات، إذ شهد وقوع 26 انتهاكًا، يليه شهر يناير الذي شهد وقوع 15 انتهاكًا، أما أقل شهور الفصل من حيث عدد الانتهاكات كان شهر فبراير، الذي شهد وقوع 10 انتهاكات فقط.

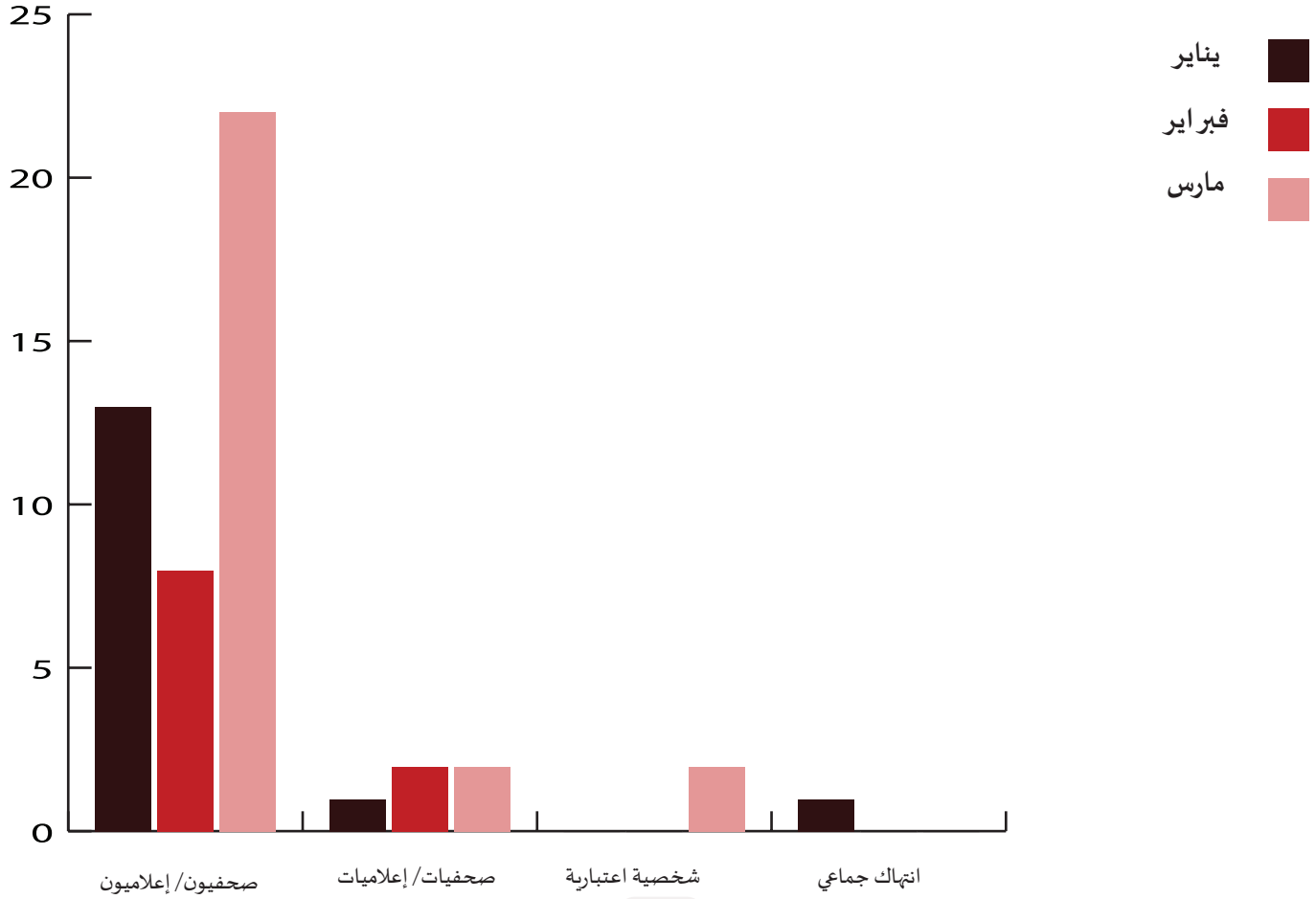

2 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

تحليل الانتهاكات التي شهدها الربع الأول من عام 2024، من زاوية نوع الانتهاك، يكشف لنا أن "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" كان أكثر الانتهاكات وقوعًا، يليه من حيث تكرار الوقوع انتهاك "منع التغطية الإعلامية" الذي وقع 9 مرات خلال ثلاث شهر، يليهم انتهاك "التعرض للضرب" وقد تكرر 8 مرات، ثم انتهاك "فصل تعسفي"، وانتهاك "التعدي بالقول أو التهديد" الذي تكرر كل منهم 7 مرات، وبعدهم بفارق كبير انتهاك "حجب حقوق مالية" الذي وقع مرتين، وأخيرًا، انتهاك "إتلاف أو حرق منقولات شخصية"، وانتهاك "تهديد إلكتروني بالقول"، وانتهاك "قرار غلق وسيلة إعلامية"، وانتهاك "استيقاف/ احتجاز غير قانوني"، وانتهاك "إتلاف أو حرق مُعِدَّات عمل"، وانتهاك "قبض تعسفي"، وانتهاك "مصادرة / الاستيلاء على منقولات" الذي تكرر كل منهم مرة وحيدة.

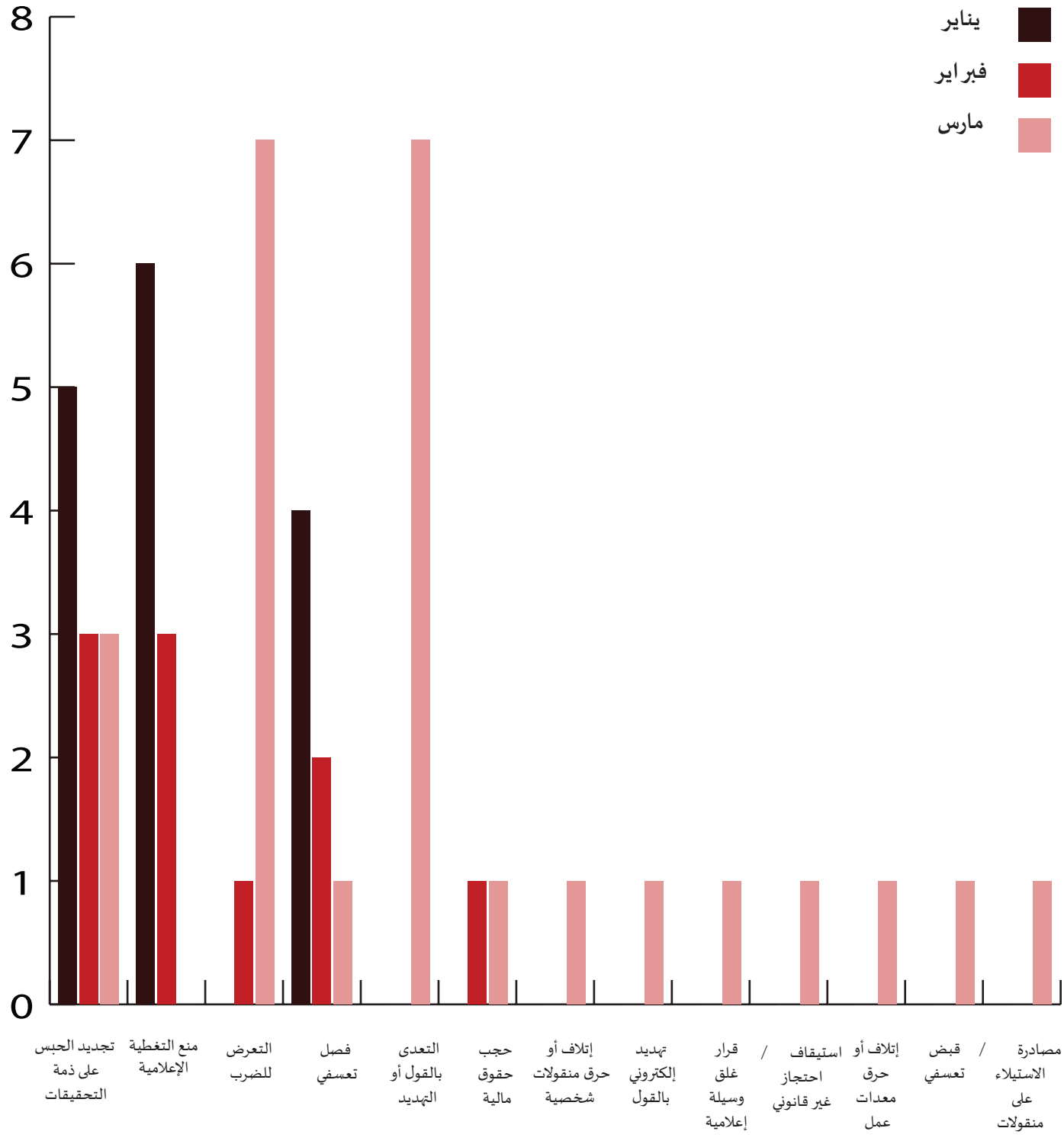

3 - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات؛ فإن لمحافظة القاهرة نصيب الأسد، إذ شهدت وحدها وقوع 29 انتهاكًا، يليها بفارق كبير محافظة الجيزة التي شهدت وقوع 12 انتهاكات، جاءت بعدهم محافظة كفر الشيخ التي شهدت وقوع 6 انتهاكات، ثم محافظة الشرقية التي شهدت 2 انتهاك، وأخيرًا، محافظتي قنا ومطروح بواقع انتهاك وحيد لكل منهما. ولعل تفرد القاهرة والجيزة بـ 41 انتهاكًا من أصل 52 انتهاكًا شهدهم الربع الأول من عام 2024، يعود إلى تركز المؤسسات الصحفية في العاصمة الكبرى والجيزة الأقرب للقاهرة.

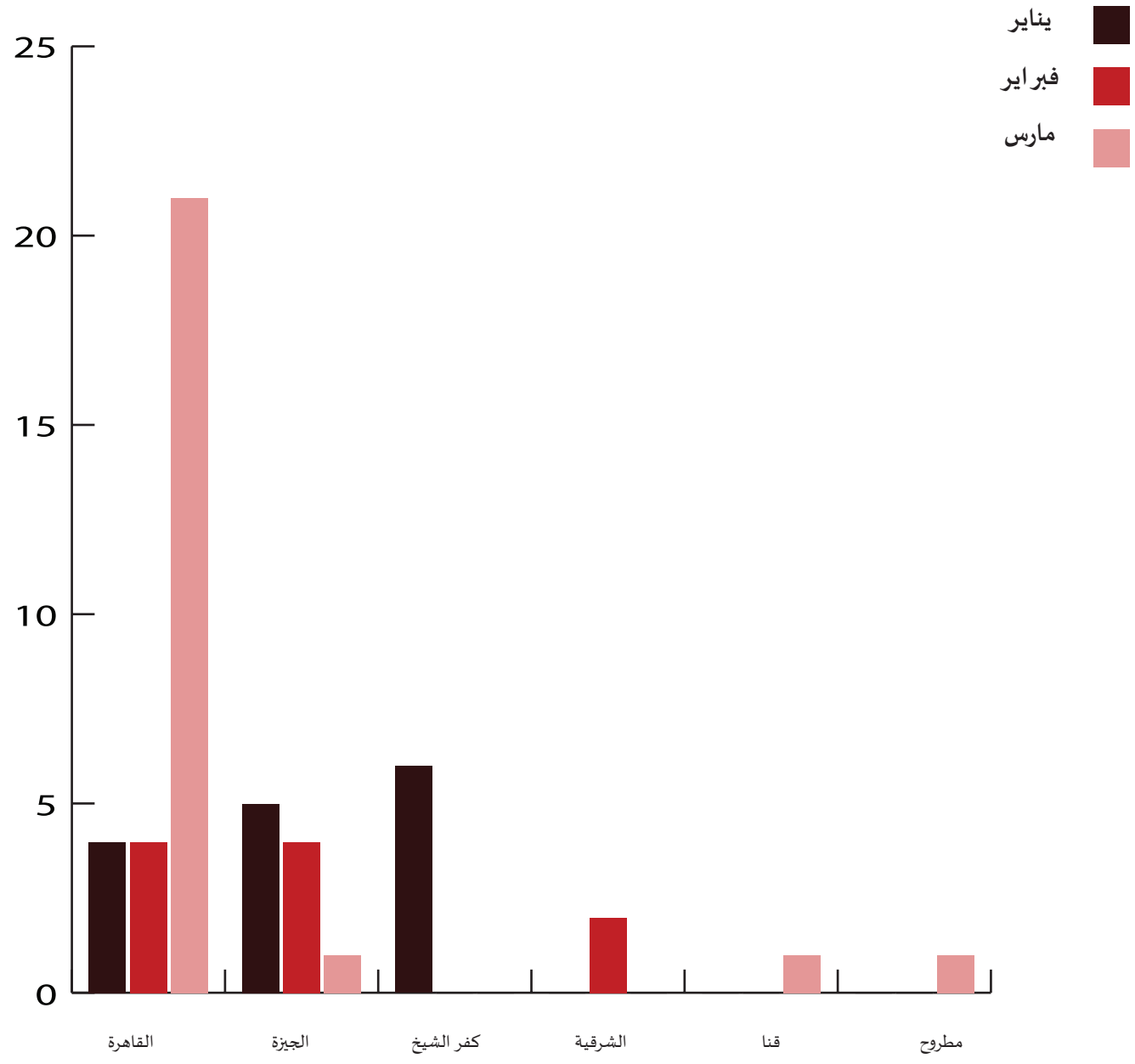

4 - توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق:

من حيث طبيعة التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي تم توثيقها خلال الربع الأول من عام 2024، جرى توثيقها بطريقة مباشرة. فيمَا لم يتم توثيق أية انتهاكات بصورة غير مباشرة.

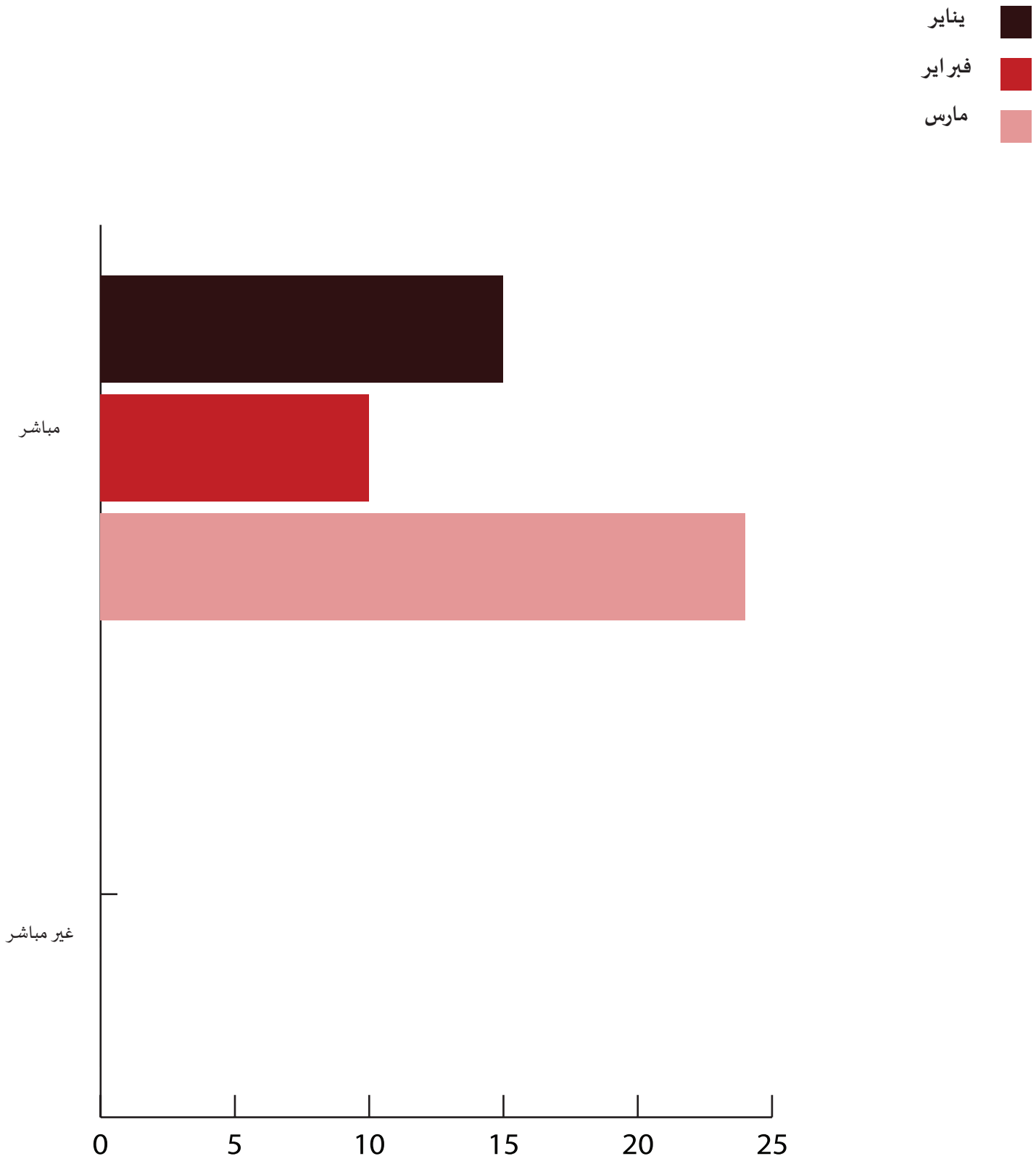

5 - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

مقاربة الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الأول من عام 2024، من زاوية تخصص الشخص الواقع عليه/ا الانتهاك، يكشف لنا أن 25 انتهاكًا من أصل 49 انتهاكًا وقع بحق محرر/ة صحفي/ة، ما يعني أن فئة محرر/ة هي أكثر التخصصات تعرضا للانتهاكات خلال الثلاث أشهر الأولى من 2024، يليها مع فرق كبير، فئة مراسل/ة، حيث وقع ضدها 8 انتهاكات، بعدها تأتي فئة مصور/ة، التي وقع بحقها 7 انتهاكات، بعدها نجد فئة مترجم/ة كاتب/ة، غير محدد التخصص" التي وقع بحق كل ،SEO التي وقعها بحقها 3 انتهاكات، ثم فئات "اختصاصي/ة منها 2 انتهاك. وأخيرًا فئتي "معد/ة برامج" "مونتير/ة"، التي وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.

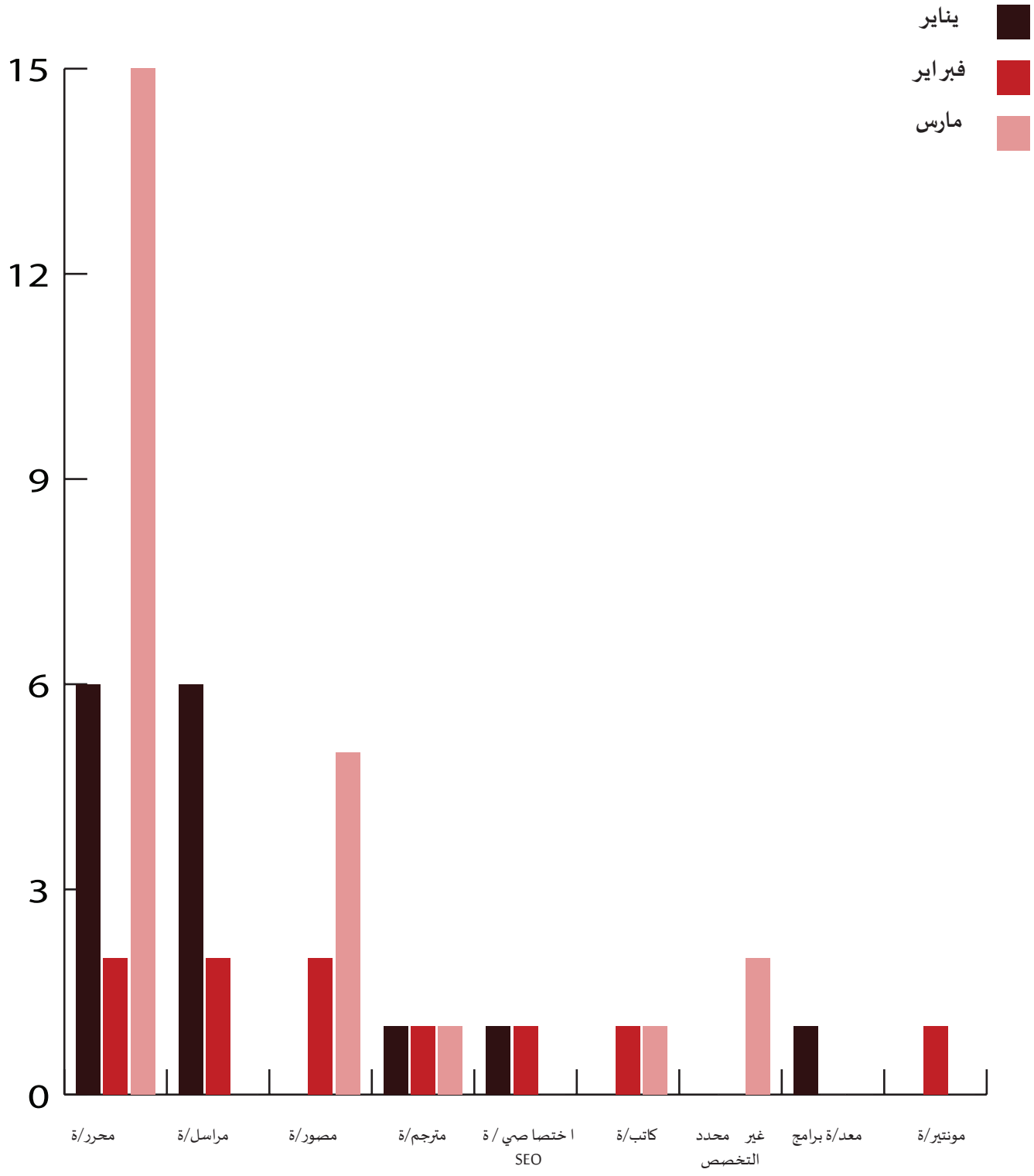

6 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية:

إذا نظرنا للانتهاكات من زاوية نوع جهة عمل الشخص، الصحفي/ة أو الإعلامي/ة، الواقع عليه الانتهاك، يخبرنا: أن وسائل الإعلام الرقمية أو المواقع الإلكترونية هي أكثر مؤسسات العمل الصحفي والإعلامي عرضة للانتهاكات، إذ وقع بحق مواقع إلكترونية أو عاملين/ات فيها 29 انتهاكًا من إجمالي 49 انتهاكًا شهدهم الربع الأول من العام. يليها المطبوعات الصحفية إذ وقع بحقها 20 انتهاكًا، في ذيل القائمة تأتي وسائل الإعلام المرئية/القنوات التلفزيونية إذ وقع بحقها والعاملين/ات فيها 2 انتهاك.

ولعل الزيادة في أعداد الانتهاكات التي وقعت بحق المواقع الإخبارية الإلكترونية؛ يرجع إلى الزيادة في أعداد المواقع الإلكترونية الصحفية مقابل المطبوعات الصحفية، التي شهدت انحسارًا واضحًا خلال السنوات الماضية، أو مقابل الصحفيين/ات العاملين/ات في القنوات التلفزيونية، وأعدادهم/ن بالضرورة أقل بكثير مقارنة بالعاملين/ات في وسائل إعلام رقمية.

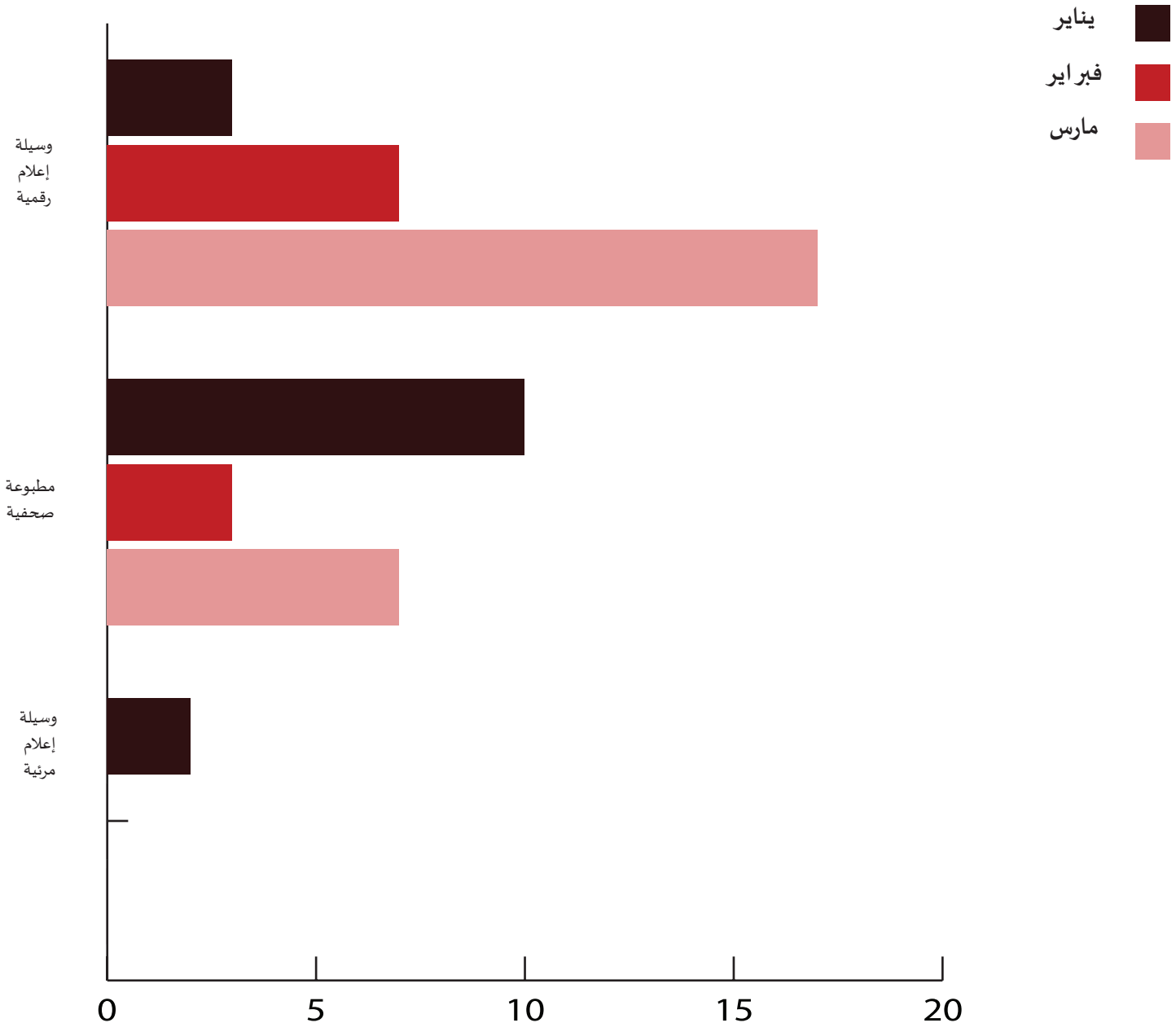

7 - توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية:

تحليل الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الأول من عام 2024، من حيث ملكية جهة عمل ضحية الانتهاك، يكشف لنا: أن المؤسسات المملوكة لجهات محلية، كانت أكثر عرضة للانتهاكات، إذ وقع بحقها 42 انتهاكًا من أصل 49 انتهاكًا شهدتها الفترة محل الاهتمام، يليها المؤسسات المملوكة لجهات أجنبية، إذ وقع بحقها وبحق العاملين/ات فيها 5 انتهاكات، وأخيرًا المؤسسات القومية وقع بحقها 4 انتهاكات.

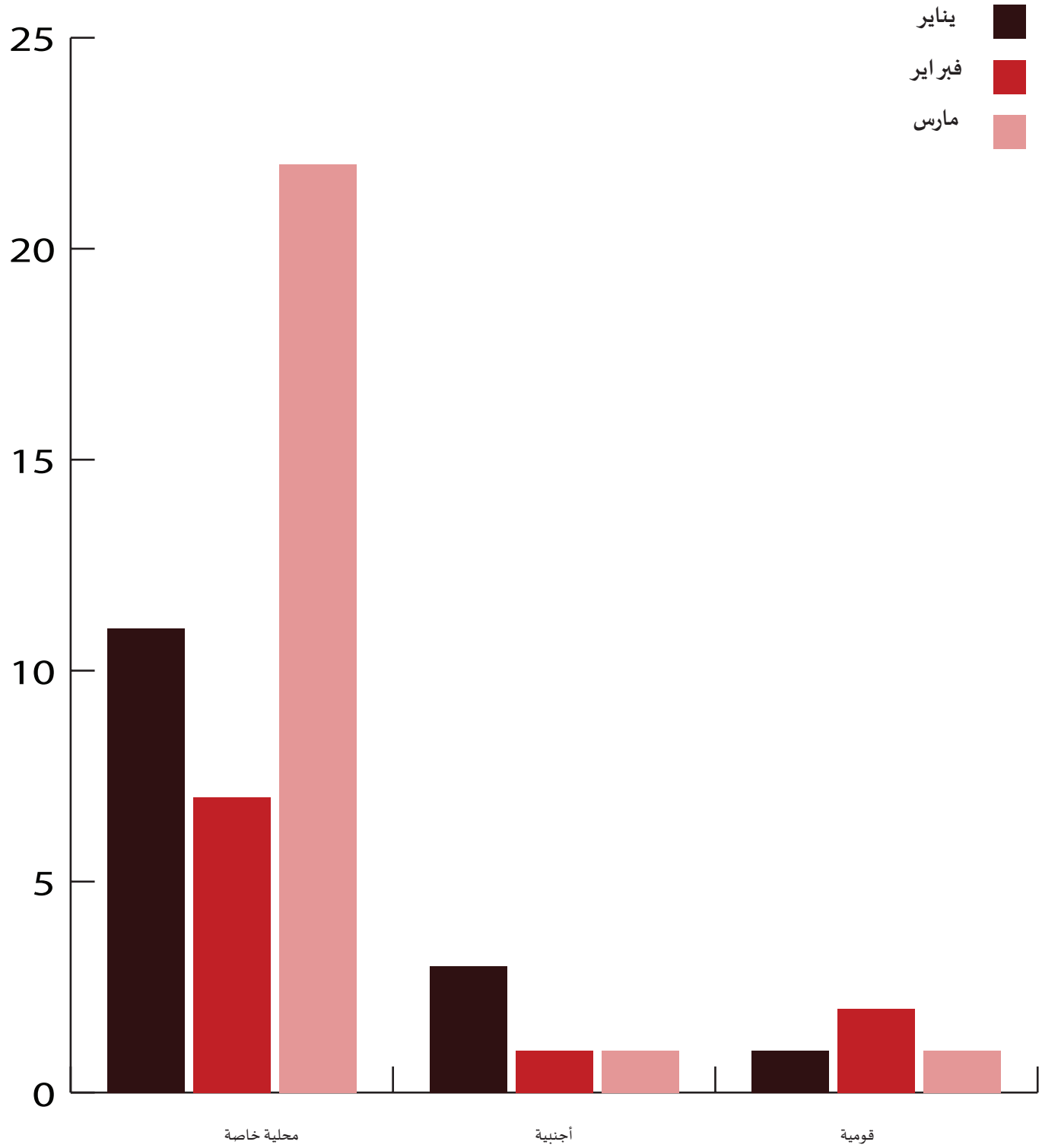

8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك:

يكشف لنا التحليل الإحصائي للانتهاكات التي وقعت خلال الربع الأول من عام 2024، إذا قارناها من زاوية ملكية جهة العمل التي ينتمي لها الشخص القائم بالاعتداء، أن 17 انتهاكًا من أصل 51 ارتكبها مدنيين، ليس لهم صفة وظيفية تمنحهم قدرة أكبر على إيقاع الانتهاك، يلي هذه الفئة من حيث العدد، فئة "جهات قضائية" التي ارتكبت بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام 10 انتهاكات، ثم تأتي فئة "مؤسسات صحفية" إذ ارتكبت إدارات مؤسسات صحفية 9 انتهاكات بحق صحفيين/ات، في وقت كان يتوقع أن تكون هذه المؤسسات أن تكون أكثر الفئات دفاعًا عن حقوق الصحفيين/ات، الفئة الرابعة من حيث الترتيب هي "جهات حكومية" إذ أوقعت 6 انتهاكات بحق صحفيين/ات، تشاركها الترتيب نفسه فئة "جهات أمنية" حيث ارتكبت مؤسسات أمنية 6 انتهاكات بحق صحفيين/ات خلال الربع الأول من العام، قبل الأخير تأتي معنا فئة "أمن مدني أو حراسات خاصة" والتي ارتكبت بحق صحفيين/ات 2 انتهاك، وأخيرًا نجد فئة مؤسسات رقمية، وهي إدارة فيس بوك في هذه الحالة، والتي ارتكبت انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية هي مصر 360.

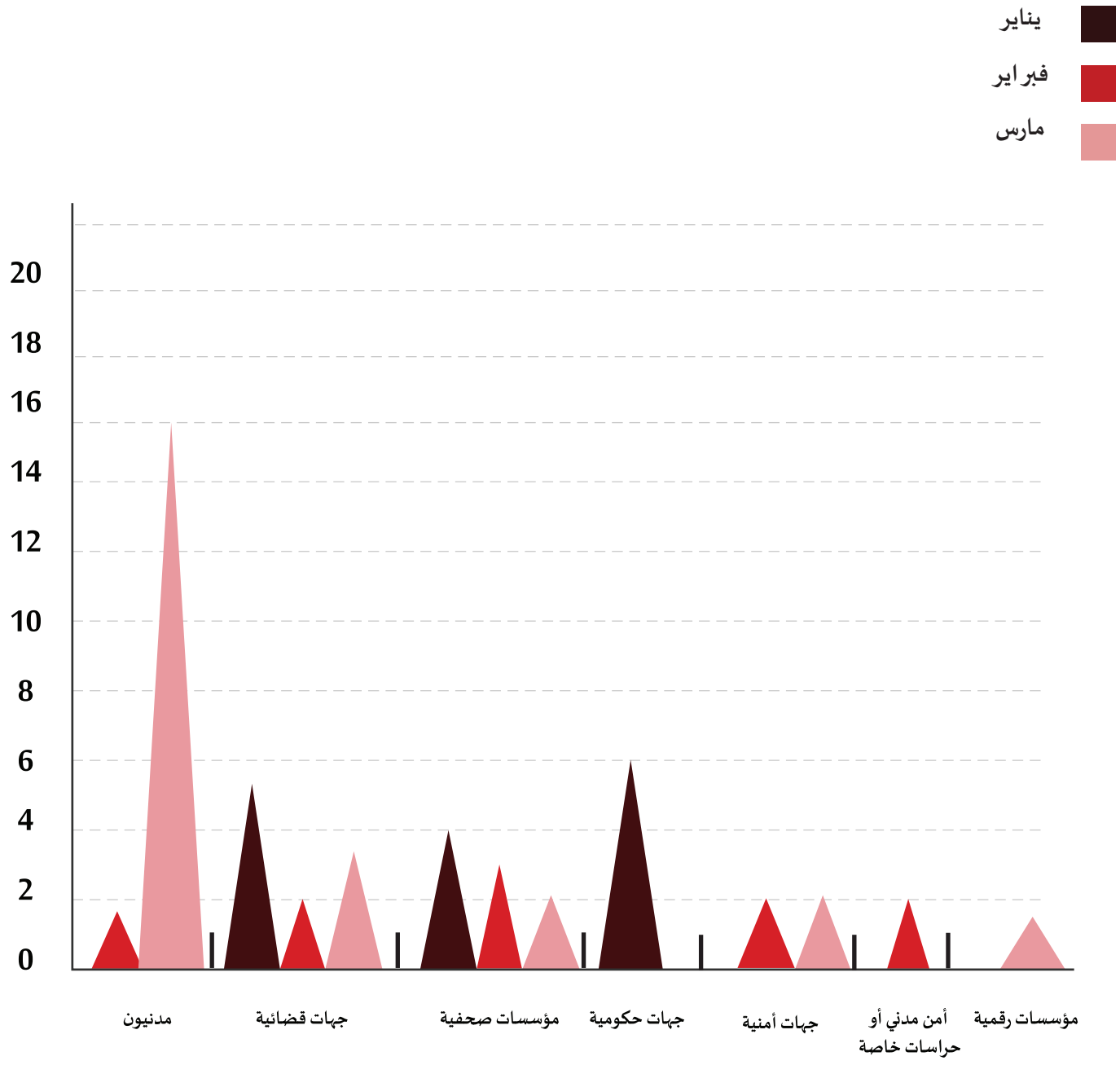

المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي الربع الأول من عام 2024

يتناول هذا القسم من التقرير، أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاءت بعضها الآخر منظمة للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

وكانت أبرز القرارات صادرة عن كل من: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، وبعض الجهات التنفيذية الأخرى.

شهد الربع الأول من العام 2024، صدور 151 نشاطًا (يدور بين فعاليات وخطابات)، عن المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، هذه النشاطات والخطابات توزعت على الشهور الثلاث كالتالي؛ يناير 50 نشاطًا وفعالية، فبراير 43 نشاطًا وفاعلية، مارس 58 نشاطًا وفاعلية؛ وهو ما يعني أن هناك تقارب في عدد النشاطات والفعاليات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال الشهور الثلاث محل الاهتمام.

توزيع النشاطات والفعاليات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الشهور الثلاث الأولى من العام 2024، من زاوية الجهة التي صدرت عنها، يخبرنا أن نِقابة الصحفيين كانت المؤسسة الأكثر نشاطًا بين الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الربع الأول من العام 2024، إذ صدر عنها منفردة 101 نشاط خلال تلك الفترة، يليها في الترتيب المجلس الأعلى للإعلام، مع فارق شاسع في حجم النشاط بين المؤسستين، إذ صدر عنه 16 نشاطًا خلال الفترة نفسها، في المستوى الثالث تأتي نقابة الإعلاميين، التي صدر عنها 14 نشاطًا خلال تلك المدة، بعدها تأتي الهيئة الوطنية للصحافة بواقع 13 نشاطًا، وفي الأخير الهيئة الوطنية للإعلام بواقع 7 نشاطات.

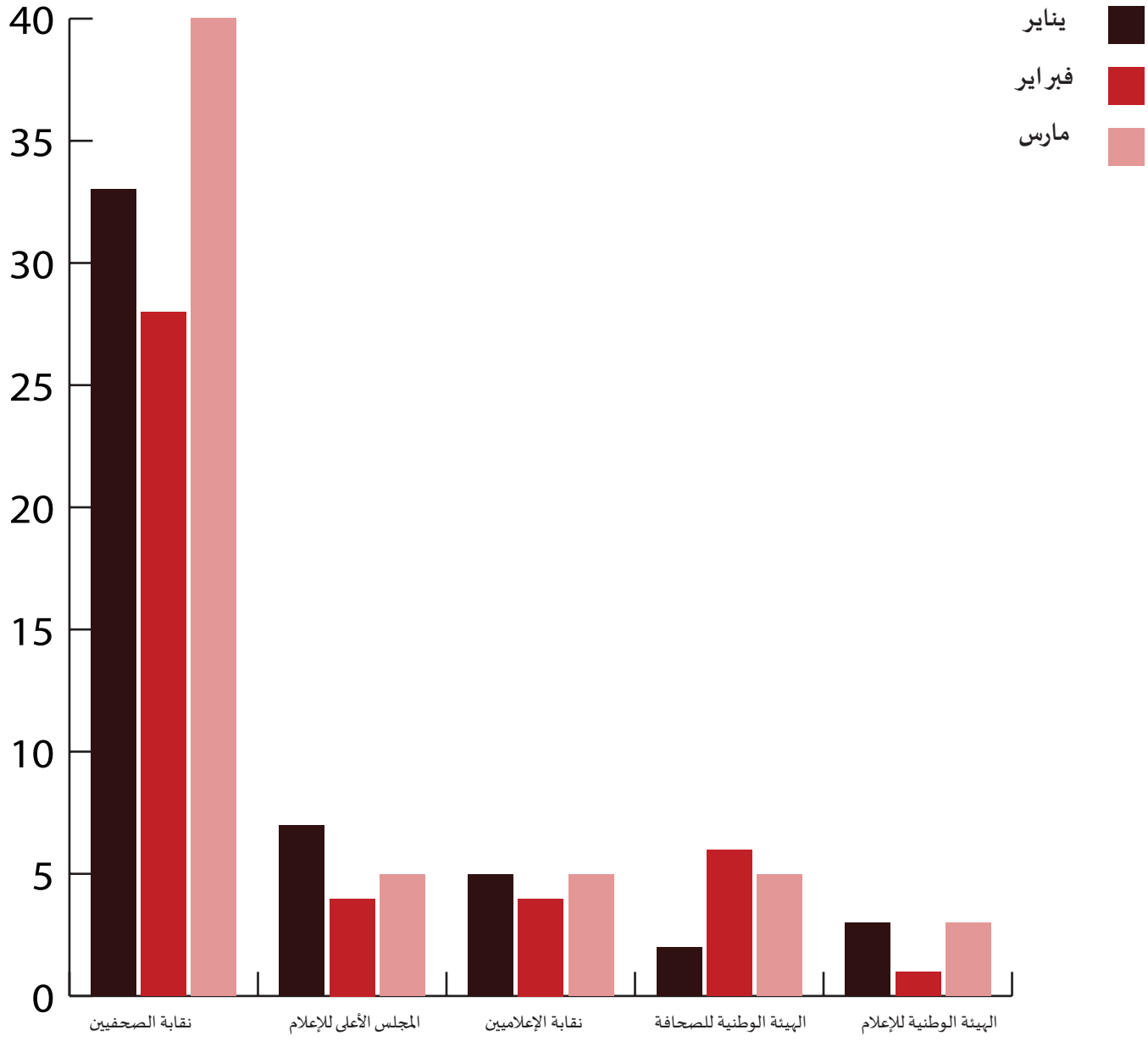

هذه النشاطات الـ 151 الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الربع الأول من عام 2024، إذا صُنفت من حيث نوع النشاط، نجد أن الإعلان عن فعاليات أو أنشطة أو مواقف كان أكثر النشاطات تكرارًا خلال الفترة محل الاهتمام، إذ تكرر وقوعه 51 مرة، يليه فئة خبر، حيث تكرر حدوثها 22 مرة، بعدها تأتي فئة فاعليات، التي تشير إلى الأنشطة المختلفة التي تنظمها هذه المؤسسات، سواء كانت فعاليات تنظيمية أو خدمية، حيث تكرر وقوعها 16 مرة، يليها فئة التهنئة، حيث صدر عن المؤسسات الناظمة تفصيلي أكبر ما صدر عن كل جهة من هذه الجهات على حدة.

للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال تلك الفترة 13 تهنئة، ثم فئة تصريح، إذ صدر عن هذه القائمين على هذه المؤسسات 13 تصريحًا، ثم فئة قرار، وقد صدر عن هذه الجهات 13 قرارًا كذلك، ثم فئة بيانات، حيث صدر عنها 12 بيانًا خلال تلك المدة، كذلك صدر عنها عدد 6 نعي، كما أصدرت عدد 4 خطابات وجهتهم لجهات رسمية، وأخيرًا فئة بروتوكول، إذ تم إبرام بروتوكول وحيد خلال هذه المدة.

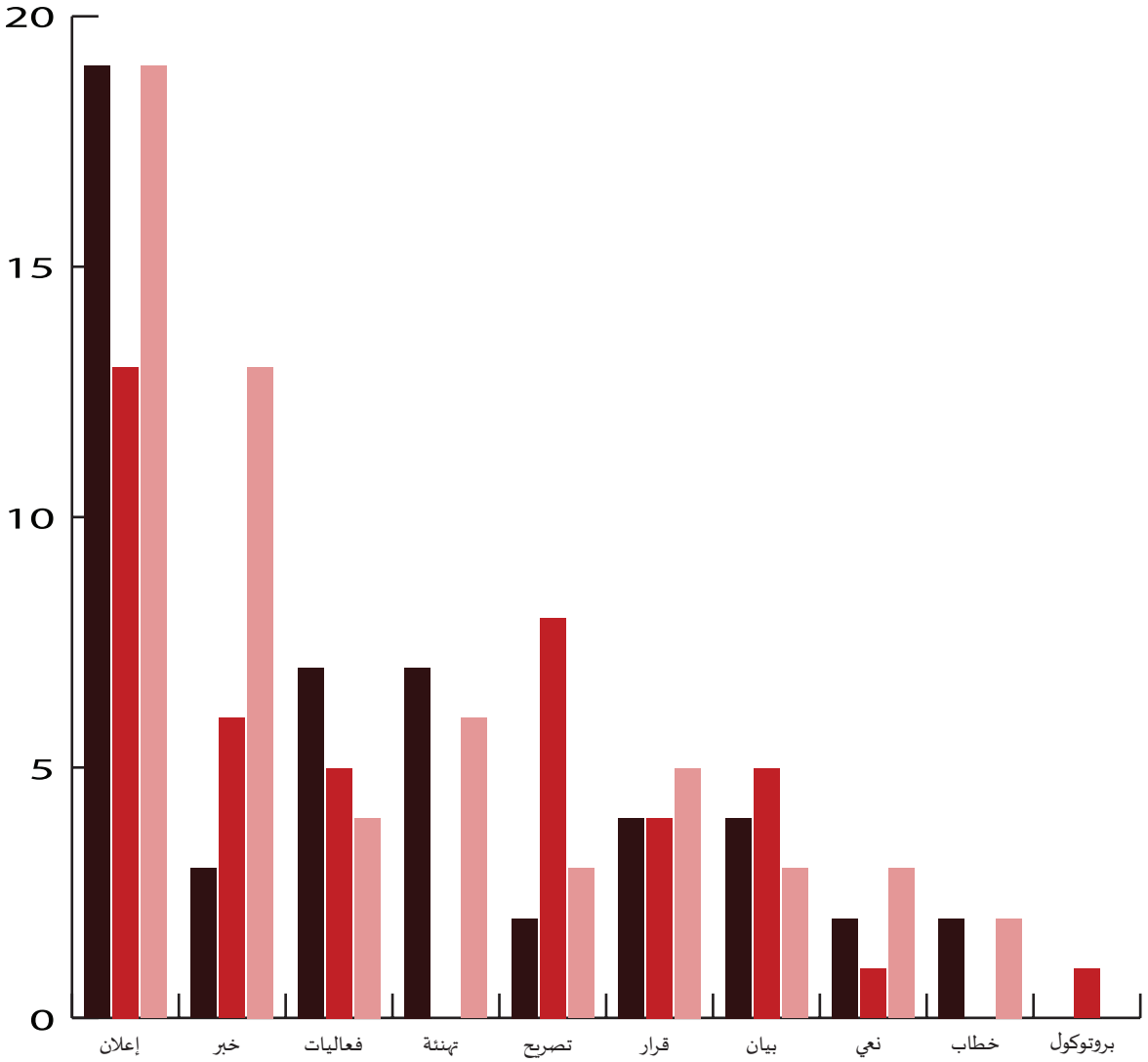
20
15
10
5
0
يناير
فبراير
مارس
إعلان
خبر
فعاليات
تهنئة
تصريح
قرار
بيان
نعي
خطاب
بروتوكول

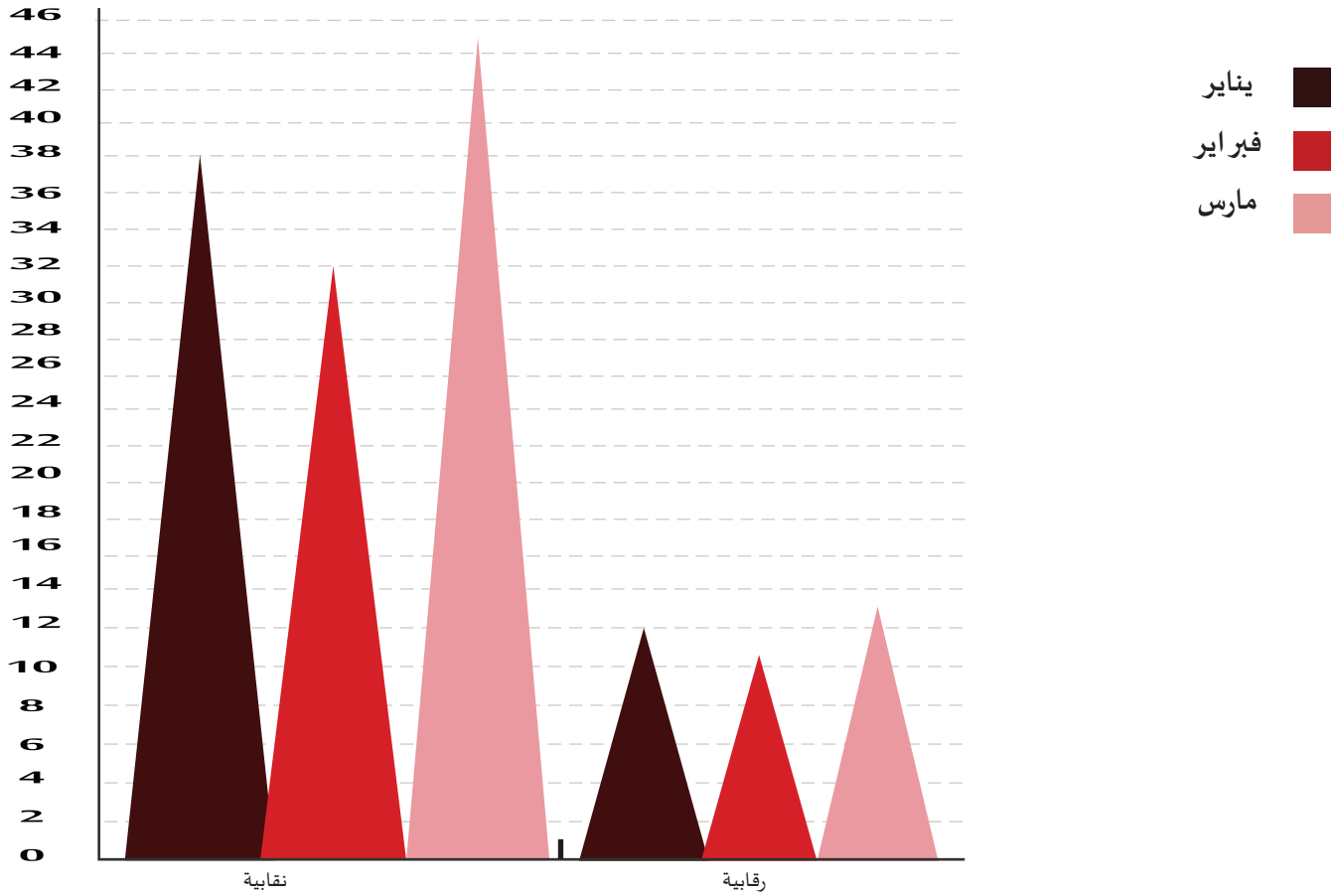
46
44
42
40
38
36
34
32
30
28
26
24
22
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
يناير
فبراير
مارس
نقابية
رقابية

النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر:

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من عام 2024، نحاول في السطور التالية، أن نتناول بالعرض الإحصائي النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر.

من الناحية المنهجية نقسم الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، إلى قسمين؛ القسم الأول: المؤسسات النقابية. القسم الثاني: الجهات الرقابية.

أولا: المؤسسات النقابية:

نقابة الصحفيين:

نقابة الصحفيين، هي المؤسسة الأنشط من بين الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، إذ صدر عنها وحدها 101 نشاط من إجمالي 151 نشاطًا وفعالية صدرت عن هذه الجهات مجتمعة؛ بما يعني أن ثلثي نشاطات المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر صدرت عن نقابة الصحفيين.

جاءت نشاطات النِّقابة خلال الربع الأول من عام 2024 كالتالي: 50 إعلانًا عن نشاط أو عن خدمة أو عن فعالية نظمتها النقابة خلال تلك المدة، فئة فعاليات تأتي في المرتبة الثانية: إذ نظمت النقابة 14 فعالية ثقافية أو احتفالية خلال تلك الفترة. ثم فئة بيان، إذ صدر عن النِّقابة 11 بيانًا خلال تلك المدة، وهي نسبة كبيرة تشير إلى نشاط النقابة واهتمام مجلسها بالشأن العام وقضاياه الهامة، أو ذات الارتباط بالمجتمع الصحفي. أما فئة خبر فقد تكرر وقوعه 11 مرة أيضا خلال الشهور الثلاث، يليها فئة تصريح 5 مرات، بعدها فئة تهنئة 4 مرات، ثم فئة خطاب 3 مرات، وأخيرًا فئات (نعي، قرار، بروتوكول) حيث حدثت كل فئة منها مرة وحيدة.

أما أبرز ما صدر عن نقابة الصحفيين خلال هذه المدة، نذكر منه:

فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للصحفيين، نشير إلى توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة الصحفيين والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الذي يمنح أعضاء النقابة خصمًا من 25 إلى 35% على الدراسات العليا ويوفر اختبارات اللغة الإنجليزية (التويفل) والتحول الرقمي للصحفيين/ات بأسعار مناسبة، ونشير إلى طرح النقابة لـ(96) وحدة سكنية بالعاصمة الإدارية الجديدة للصحفيين من الأعضاء.

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات، نذكر إطلاق النِّقابة حملة "أجر عادل للصحفيين" للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور فى القطاع الخاص لستة آلاف جنيه، وزيادة بدل التكنولوجيا.

فيمَا يرتبط بالحريات فقد خاطبت النِّقابة النائب العام ولجنة العفو للمطالبة بإخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين.

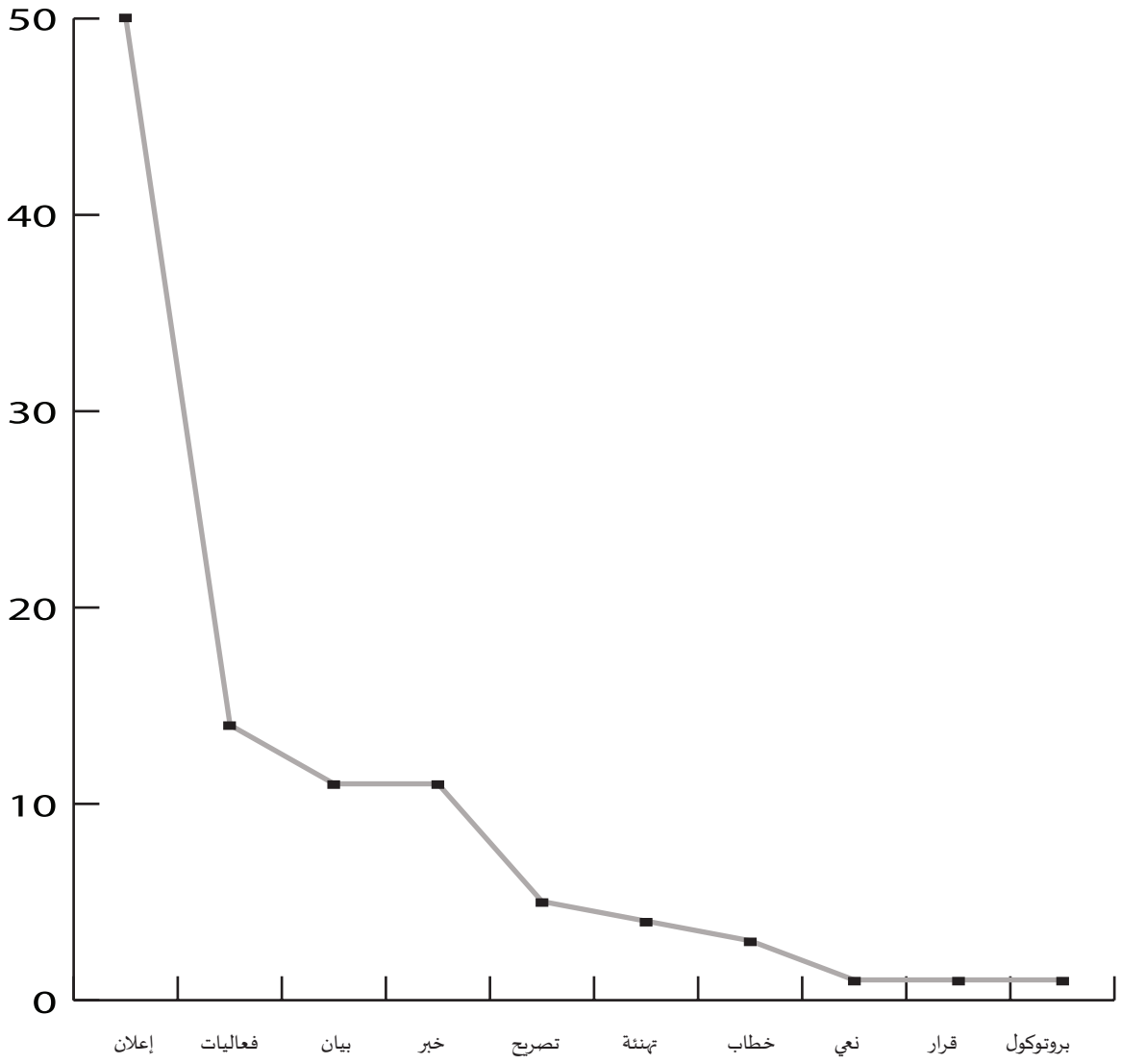

نقابة الإعلاميين:

المؤسسة الثانية في المؤسسات النقابية المتعلقة بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، هي نقابة الإعلاميين، التي صدر عنها 14 نشاطًا خلال الربع الأول من عام 2024، هذه النشاطات توزعت كالتالي: 3 تصريح، 3 نعي، 2 تهنئة، 2 خبر، 2 قرار، بيان وحيد، وأيضًا إعلان وحيد.

صدر عن نقابة الإعلاميين قرارين؛ الأول: قرار بتخصيص عدد 2 عمارة بإجمالي 64 وحدة سكنية بمشروع "سكن مصر" بمدينة العالمين الجديدة للإعلاميين المدرجين بالنقابة. الثاني: قرار إيقاف / أحمد عبد العزيز مقدم برنامَج "الوسط الفني" على قناة الحدث اليوم لحين انتهاء التحقيق معه، وذلك بناء على الشكاوى التي وردت للنقابة ضده وآخرها الشكوى المقدمة من السيد/ نقيب المهن الموسيقية ومجلس إدارته. هذا بالإضافة إلى ما ورد بتقرير المرصد الإعلامي للنقابة الذي ذكر في تقريره في الأيام القليلة الماضية عدة مخالفات رصدها ضد المذكور ورفعها لمجلس النقابة لاتخاذ ما يراه مناسبًا.

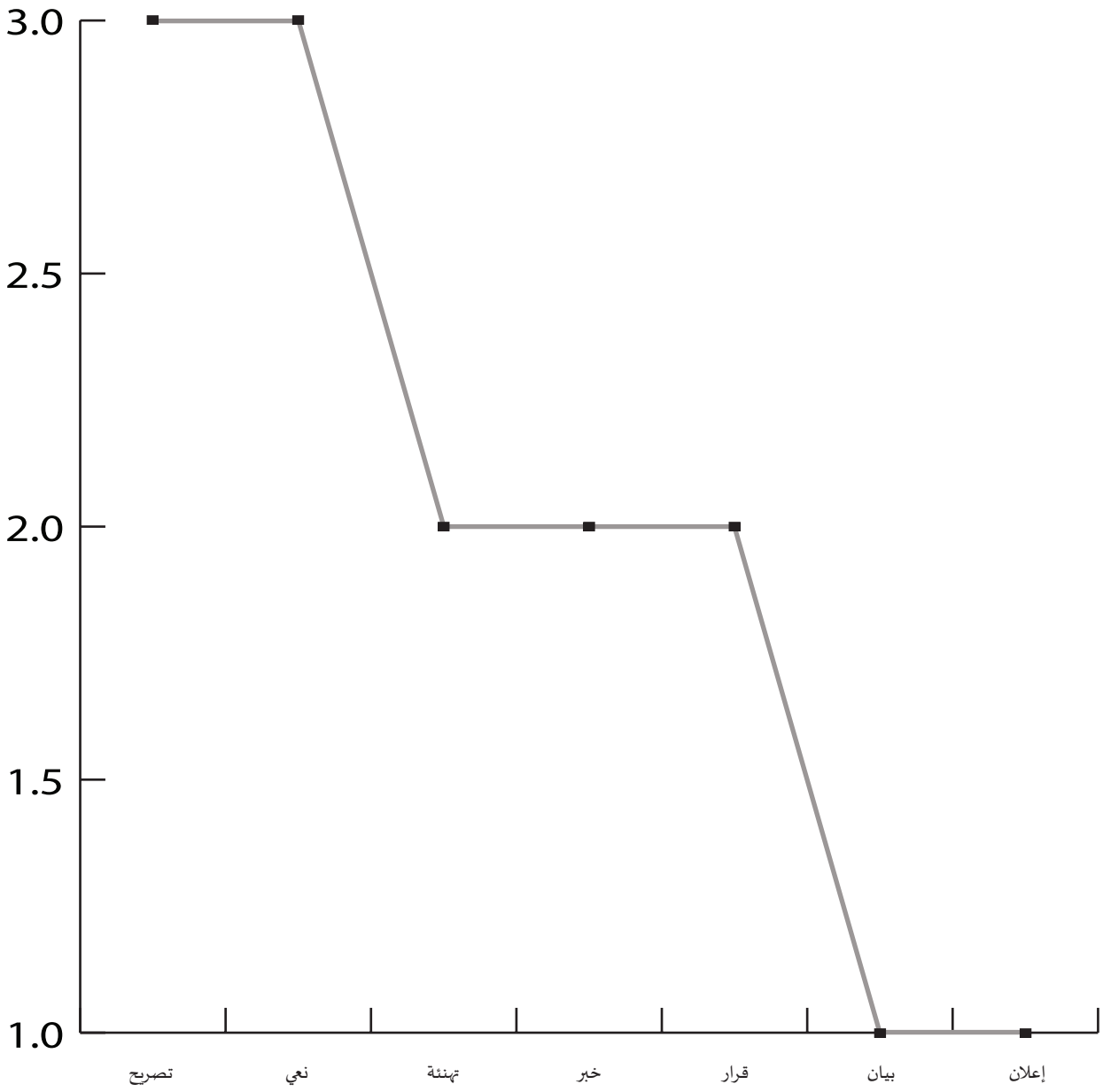

ثانيًا: المؤسسات الرقابية:

المجلس الأعلى للإعلام:

المجلس الأعلى للإعلام تتربع على هرم المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، فهي بمثابة وزارة الإعلام، وقد صدر عن الهيئة 16 نشاطًا خلال فترة الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، هذه النشاطات جاء توزيعها كالتالي: 4 خبر عن الهيئة مواقفها أو ممارساتها، عدد 4 تهنئة، عدد 3 تصريح، عدد 2 فعاليات نظمتها الهيئة، فيما صدر عنها قرار وحيد، وبيان وحيد، وحالة نعي واحدة كذلك.

أما القرار الصادر عن المجلس فقد كان قرار "هيئة المكتب بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام استدعاء رئيس التحرير والمسؤول القانوني لموقع ذات مصر ، والتحقيق فى اتهامه بنشر أخبار كاذبة وتحريضية ، تتنافى مع مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية، وتستوجب المساءلة القانونية".

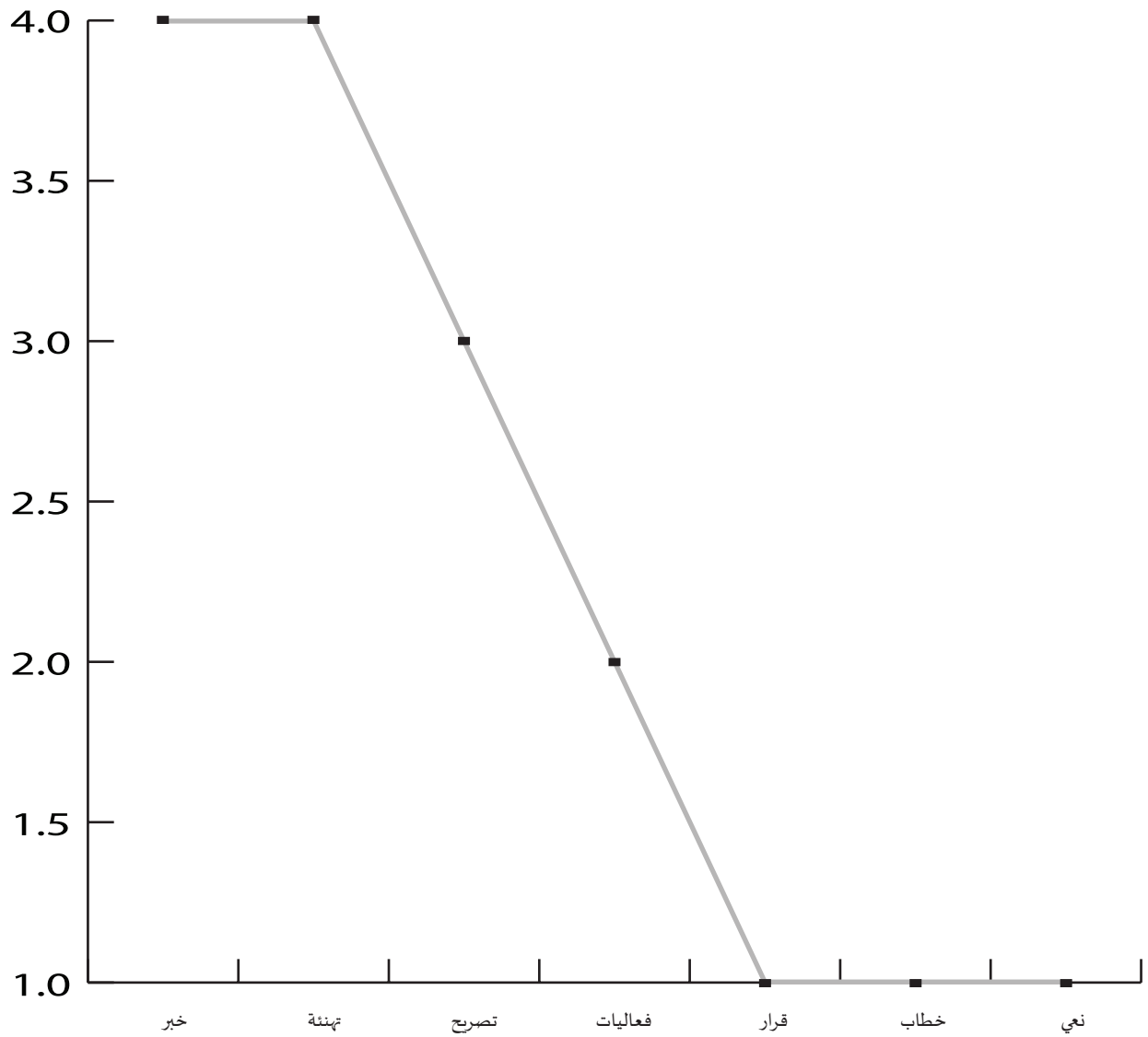

الهيئة الوطنية للصحافة:

الهيئة الوطنية للصحافة هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتسيير المؤسسات الصحفية القومية، وقد صدر عنها خلال الفترة محل الاهتمام 13 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت كالتالي: 8 قرارات عادة ما كانت تتعلق بصرف البدل الشهري للعاملين/ات بالمؤسسات الصحفية القومية، أو صرف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين/ات المحالين/ات للمعاش. كما صدر عنها عدد 4 خبر، وصدر عنها نعي وحيد، وذلك خلال الفترة محل الاهتمام.

كان أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة، قرار "زيادة أجور العاملين/ات بالمؤسسات الصحفية القومية بقيمة ألف جنيه شهريًا، علي أن لا يقل الحد الأدني لأجور العاملين/ات بها عن 6 الآف جنيه شهريًا ابتداء من مرتب شهر مارس المقبل".

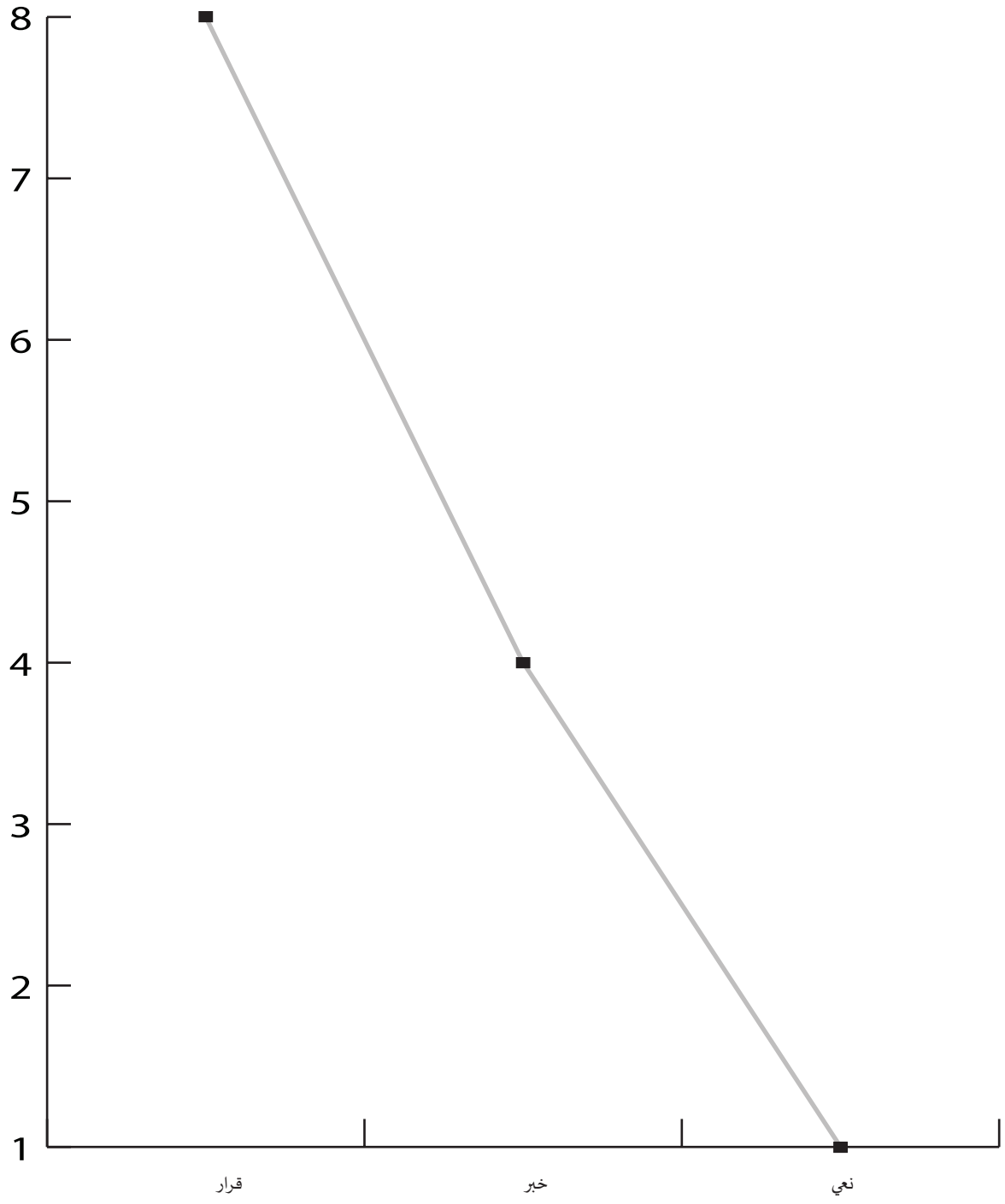

الهيئة الوطنية للإعلام:

الهيئة الوطنية للإعلام هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتسيير المؤسسات الإعلامية القومية/ ماسبيرو، وقد صدر عن الهيئة خلال الربع الأول من 2024، عدد 3 تهنئة، عدد 2 تصريح، فيمَا صدر عنها خبر وحيد، وقرار وحيد، بـ"صرف ثلاثة أشهر من مقابل رصيد الإجازات للزملاء المحالين للمعاش".

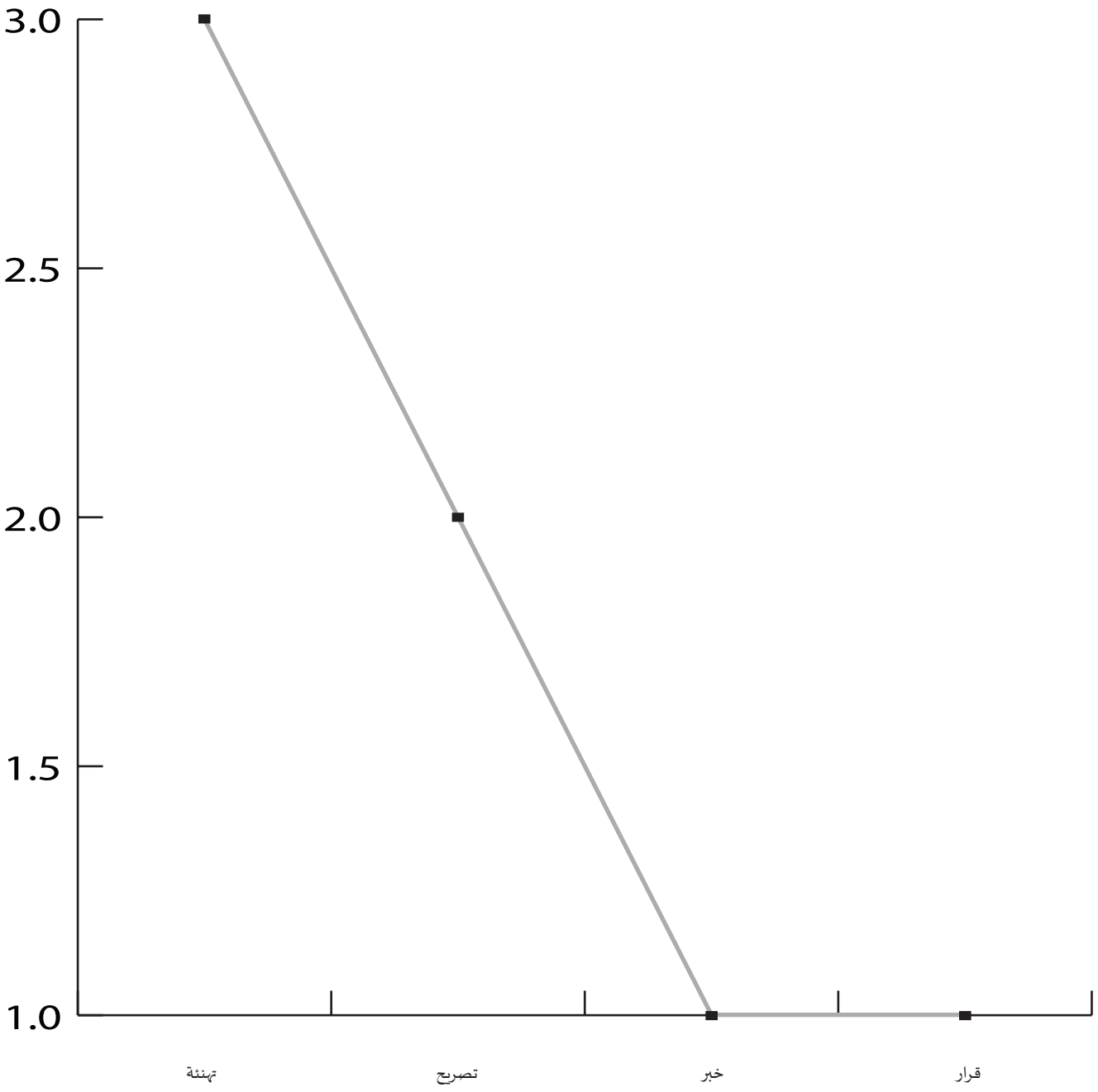

المحور الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الأول من عام 2024

يتناول هذا القسم، أبرز الأحداث الهامة والمُستجدات التي أثرت على بيئة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الربع الأول من عام 2024، أو تلك الأحداث التي شغلت جموع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال هذه الفترة.

حيث نتناول في هذه السطور حالة الصحافة خلال الشهور التي يغطيها التقرير، وجهود النقابة لتحسينها.

الصحفيين/ات بين صعوبة المهنة وجهود النقابة

يعاني الصحفيين/ات في مصر من سياق غير مواتٍ، سواء على صعيد الحريات، أو على مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي. يظهر ذلك في نوعية الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين/ات خلال الربع الأول من عام 2024؛ فقد تعرض الصحفيين/ات والعاملين/ات بالإعلام إلى انتهاكات "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، "منع التغطية الإعلامية"، "التعرض للضرب"، "التعدي بالقول أو التهديد"، "إتلاف أو حرق منقولات شخصية"، "تهديد إلكتروني بالقول"، "قرار غلق وسيلة إعلامية"، "استيقاف/ احتجاز غير قانوني"، "إتلاف أو حرق مُعِدَّات عمل"، وكلها انتهاكات تتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير. خلال الفترة ذاتها تعرض الصحفيين/ات والعاملين/ات بالإعلام إلى 7 حالات "فصل تعسفي"، و 2 حالة "حجب حقوق مالية"، وهي انتهاكات تتعلق بالحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات.

وتعود هذه الفئة من الانتهاكات إلى التراجع الكبير في سعر العملة المحلية، وإلى معدلات التضخم غير المسبوقة، التي أثرت بشكل مضاعف بالسلب على الصحفيين/ات.

في إطار هذا الوضع عملت نقابة الصحفيين على التخفيف عن الصحفيين، ومحاولة دعمهم في مواجهة هذه الصعوبات، سواء فيما يتعلق بالحريات، أو الأوضاع المعيشية للصحفيين/ات، وهو ما نشير إليه في هذه السطور:

أولًا: الحريات:

ا) دعم حريات الصحفيين/ات خلال العمل:

خلال الربع الأول من عام 2024، التي يغطيها التقرير، حرصت النقابة على تقديم الدعم اللازم للصحفيين/ات في قضايا الحريات، وعلى هذا الأساس جاء بيان النقابة بإدانة التجاوزات، التي صدرت من قبل إدارة جامعة

المنيا، وأحد أفراد الأمن المصاحبين لوزير التعليم العالي، تجاه عدد من الزملاء/الزميلات الصحفيين/ات أثناء ممارستهم/ن عملهم/ن فى تغطية زيارة الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في يناير 2024، لافتتاح عددٍ من المشروعات الصحية، والتعليمية بجامعة المنيا.

كما أعلنت النقابة عن تضامنها مع مطالب الزملاء/الزميلات الصحفيين/ات بمحافظة كفر الشيخ فى الشكاوى، التي تقدموا بها للنقابة ضد محافظ كفر الشيخ، من جراء تجاوزات المحافظة تجاه الصحفيين/ات أعضاء النقابة، وغيرهم/ن من ممارسي المهنة، وكذلك امتناع كل المسؤولين فى المحافظة عن التعاون مع الزملاء/الزميلات، وكذلك منع الصحفيين/ات من ممارسة عملهم/ن الصحفي من خلال منعهم/ن من دخول ديوان عام المحافظة، وكل الجهات التابعة، وكذلك حجب المعلومات عن الزملاء فى مختلف الجرائد والمواقع الإلكترونية، وتأخر إرسال البيانات الخاصة بالمحافظة. وكذلك قيام الأمن الإدارى للمحافظة بالتعامل مع الصحفيين/ات بشكل غير لائق خلال زيارة الدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان لمحافظة كفر الشيخ. كذلك إدانة النقابة إحالة الزميلة سالي نبيل الصحفية فى "بي بي سي" للتحقيق للمرة الثانية خلال شهور، ووقفها عن العمل على إثر اتهامات بمخالفة قواعد الـ"بى بى سى" الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي على خلفية مقال نشرته صحيفة "التليغراف"، ووجهت فيه اتهامات بمعاداة السامية بناءً على لايك على تويتر.

(2) النقابة والصحفيين/ات المحبوسين/ات:

تدخلات النقابة لصالح الصحفيين/ات، فيما يتعلق بالحريات، إلى جانب حرية الحركة والتغطية، شملت أيضا ملف سجناء/سجينات الرأي من الصحفيين/ات. فقد طالبت النقابة بالإفراج عن الصحفيين/ات قيد الحبس، كذلك دعت إلى دمج الصحفيين/ات المفرج عنهم/ن في الحقل المهني. ضمن هذا الإطار نقرأ هذه النشاطات للنقابة:

أولًا: الصحفيين المحبوسين والذين تم احتجازهم:

حيث رحب مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب خالد البلشى بقرارات النيابة العامة بالإفراج عن عدد من المحبوسين/ات احتياطيًا بينهم/ن الزميلات منال عجرمة، وصفاء الكوربيجى، وهالة فهمى. كما رحبت النقابة بقرارات إخلاء سبيل الزميلين ربيع الشيخ، وبهاء الدين إبراهيم صحفيي الجزيرة.

كذلك أرسلت النقابة خطابات إلى النائب العام ولجنة العفو الرئاسي تطالب بالإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا ومراجعة أوضاع الصادر بحقهم أحكام لشمولهم ضمن قرارات العفو الرئاسي القادمة. وشملت المخاطبات، التي جاءت بمناسبة حلول شهر رمضان، قائمة تفصيلية بأسماء وقضايا الصحفيين/ات النقابيين/ات وغير النقابيين/ات المحبوسين/ات احتياطيا على ذمة القضايا.

ثانيا: الصحفيون/ات المفرج عنهم/ن:

حيث نظمت النقابة حفل إفطار لأسر الزملاء/الزميلات الصحفيين/ات المحبوسين/ات، يوم الإثنين 25 مارس، فى مقر النقابة، وعقب الإفطار عقدت جلسة مع الزملاء/الزميلات وأسرهم/ن للاستماع لمطالبهم/ن، وخلال اللقاء دعت النقابة إلى دمج المفرج عنهم/ن ودعمهم/ن نفسيًا وماديًا، مع الإفراج عن باقي المحبوسين/ات.

ثانيا: ملف الحقوق الاقتصادية والعدالة الاجتماعية:

في إطار مساعي النقابة لتحسين الأوضاع المعيشية للصحفيين/ات، ومساعدتهم/ن في التعافي من الأثار السلبية للأوضاع الاقتصادية الصعبة؛ رحب مجلس نقابة الصحفيين، خلال اجتماعه في 7 فبراير 2024، بحزمة إجراءات الحماية الاجتماعية، التي وجه السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بتطبيقها اعتبارًا من بداية شهر مارس، وناشد المجلس الرئيس، والحكومة المصرية بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بقيمة تتواكب مع الزيادات الجديدة، كما طالب المجلس المؤسسات الصحفية بضرورة العمل على تنفيذ توصيات الرئيس برفع الحد الأدنى للأجور، وتطبيق ذلك على الصحفيين/ات فى كل المؤسسات، مطالبًا باتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة أجور الصحفيين/ات.

وطالب المجلس بضرورة أن تمتد قرارات التعيين الجديدة لتشمل الزملاء/الزميلات المؤقتين فى الصحف والمؤسسات القومية. كما ثمّن نقيب الصحفيين خالد البلشي قرار الهيئة الوطنية للصحافة بتطبيق الزيادة، التى أقرها الرئيس ضمن حزمة إجراءات الحماية الاجتماعية على العاملين/ات فى الصحف القومية بما تضمنه من زيادة للأجور بقيمة 1000 جنيه، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 6 آلاف جنيه.

كذلك أطلقت النقابة حملة "أجر عادل للصحفيين" على هامش التحضير للمؤتمر العام السادس للصحفيين/ات، بهدف رفع قيمة أجور الصحفيين/ات تمهيدًا للوصول للائحة أجور عادلة لكل الصحفيين/ات، وكذلك رفع قيمة العقد النقابى بما يتناسب مع الحد الأدنى للأجور فى مصر، المعلن من الرئيس ضمن حزمة الإجراءات الاجتماعية الأخيرة مع مراعاة الدرجات المالية المختلفة.

هذا بشكل عام، أما على صعيد علاقة الصحفيين/ات ومؤسساتهم، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أرسل خالد البلشي نقيب الصحفيين ثلاثة خطابات إلى الدكتور عبد السند يمامة رئيس حزب الوفد، ودكتور أيمن محسب رئيس مجلس إدارة "جريدة الوفد"، ودكتور وجدي زين الدين رئيس التحرير، بشأن دعوة "يمامة" للمكتب التنفيذى للحزب، لاجتماع لمناقشة تطبيق الحد الأدنى للأجور على العاملين/ات بالجريدة والحزب، طالبت فيه النقابة إلى ضرورة إسراع الصحيفة فى وضع آلية للوصول للحد الأدنى المعتمد من الدولة وهو 3500 جنيه، الذى أقرته وزارة التخطيط على القطاع الخاص، وكذلك وضع آلية لزيادة مرتبات الزملاء/الزميلات، الذين/اللواتي لم يشملهم/ن الحد الأدنى بواقع 100% طبقًا للاتفاق مع النقابة.

ختامًا: لا شك أن النِّقابة بمختلف لجانها، تعمل على تحسين أوضاع الصحفيين/ات، وتطوير بيئة العمل التي يتحركون فيها، هذه الجهود تأتي في إطار سياقات تتسم بصعوبة كبيرة، وهو ما يثير تساؤل هل جهود النِّقابة في دعم الصحفيين/ات وتحسين أوضاعهم/ن المعيشية والمهنية تبدو كافية وتكشف عن حالة نجاح؟ أم أن النقابة كانت قادرة على تقديم ما هو أكثر من ذلك؟ وهو السؤال الذي نحاول إجابته في تقرير قادم للمرصد المصري للصحافة والإعلام يقيم فيه أداء النِّقابة منذ تشكيل مجلسها في مارس 2023.

الخاتمة والتوصيات:

تقودنا مراجعة الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الأول من عام 2024، ومتابعة التفاعلات الدائرة في حقل الصِّحافة والإعلام في مصر، خلال الفترة نفسها، إلى استخلاص عدد من التوصيات، وهي:

فيمَا يتعلق بالحريات الإعلامية:

1 -ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2 -ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

3 -ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن . وكذلك العمل على تعديل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بتنظيم الحبس الاحتياطي، وبشكل أخص فيما يخص العاملين/ات في المجال الصحفي والإعلامي.

4 -ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم/ن يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور المهم الذي تلعبه الصِّحافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

الحريات الإعلامية في المجال الافتراضي:

5 -شهد الربع الأول من العام وقوع حالة إغلاق صفحة موقع مصر 360 على فيسبوك، وهي ليست حالة الانتهاك الأولى التي تتورط فيها إدارة فيس بوك بحق مؤسسات صحفية وإعلامية مصرية، ما يستلزم ضرورة التفكير في مسارات وأليات تحمي صناع الصِّحافة والإعلام، من الممارسات المتعسفة والمتحيزة التي يوقعها فيس بوك بحق من يتبنى سرديات مخالفة للسردية التي يتبناها القائمون/ات على إدارة فيسبوك.

فيمَا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام:

6 -ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

7 - ضرورة أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، على حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

حقوق الملكية الفكرية:

8 - تُعد الانتهاكات المتعلّقة بالملكية الفكرية، شديدة الإضرار بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وعليه يجب تحديث التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وتغليظ عقوبات انتهاكها، بصورة تحول دون تفشيها. أهمية نشر الوعي بـ"حقوق الملكية الفكرية"، والقوانين المُنظّمة لها، بين العاملين/ات بالصحافة والإعلام، فقد اهتم المُشرّع المصري بوضع قانون لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو قانون رقم 82 لسنة 2002، والذي جرى تعديله بقانون 178لسنة 2020.

بهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

www.eojm.org